: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i42.676

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

No.42

"العلاقات اليابانية- الصينية بعد عام 2020 من الاعتماد المتبادل الى توازن المصالح "

" Japan-China relations after 2020 from interdependence to balance of interests"

Asist.Prof Dr. Ali Hussain Kadhim Alesami [a]
Al-Iamam ALkadhim (AS) University Collage [a]
https://orcid.org/0009-0002-2366-6617

ا.م. د علي حسين كاظم العصامي [a] *
كلية الامام الكاظم (ع) – قسم العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 12 Oct.2025
-Received in revised form 10 Dec. 2025
- Accepted 23. Feb. 2026
Final Proofreading 15 Mar. 2026
- Available online: 31. Mar .2026

Keywords:
-Interdependence
- Balance of interests
- Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)
- Security competition

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This research highlights the elements and variables that affecting the nature of Japanese-Chinese relations through testing the Randall Schuler's assumptions of balance of interests theory، and how it can contribute to explaining and predicting the future paths of cooperation and competition between them. It addresses the most prominent determinants facing Japanese-Chinese relations and measuring its impact، as well as tracking the ranges of trade partnership since the Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement (RCEP) came into effect in 2021، which represents the first regional trade partnership agreement that brings them together، and how it can contribute to setting limits for security competition and enhance opportunities for cooperation between them.

The study concludes that Japan–China relations are no longer governed by traditional interdependence، but have entered a new phase based on the management of competition within the boundaries of shared interests، reflecting broader transformations in the structure of the international system toward multipolarity and intensified great-power competition.

*Corresponding Author: Ali Hussain Kadhim Alesami ,Email: ali.hussain@iku.edu.iq ,Tel:009647717405291, Affiliation: Imam ALkadhim University Collage (IKU)

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 12 تشرين الثاني 2025
- بعد التنقيح 10 كانون الأول 2025
- القبول: 23 شباط 2026
- التدقيق النهائي 15 اذار 2026
- النشر المباشر: 31 اذار 2026

الكلمات المفتاحية:

- **الاعتماد المتبادل**
- **توازن المصالح**
- **اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة**
- **التنافس الامني**

الخلاصة: يسلط هذا البحث الضوء على العوامل والمتغيرات التي تؤثر في طبيعة العلاقات اليابانية الصينية عن طريق اختبار تطبيق نظرية توازن المصالح لـ"راندل شويلر" وكيف يمكن ان تساهم في التفسير والتنبؤ بمستقبل مسارات التعاون والتنافس بينهما ، اذا يتناول ابرز المحددات التي تواجه العلاقات اليابانية الصينية وحدود تأثيرها فضلا عن تتبع حدود الشراكة التجارية منذ بدء سريان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة(RECP) عام 2021 والتي تمثل اول اتفاقية شراكة تجارية اقليمية تجمعهم وكيف من الممكن ان تساهم في وضع حدود للتنافس الامني وتعزز من فرص التعاون بينهم.

المقدمة:

تمتاز دراسة العلاقات الدولية بحالة من التعقيد نظرا لتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر بها وبالتالي فان دراسة العلاقات اليابانية الصينة تتأثر بعدة عوامل منها ما هو تأريخي ومنها ما يرتبط بطبيعة التوازن الاقليمي والعلاقة بالقوى العظمى ومنها ما يرتبط بالمصالح الاقتصادية بين الطرفين فكلا الطرفين يمثل قوة اقتصادية ليس على المستوى الاقليمي فحسب وانما حتى على المستوى الدولي فضلا عن حالة المنافسة التاريخية التي ساهمت في احداث عقود من القطيعة هذا من جانب ومن جانب اخر فان وجود قوة مهيمنه مثل الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظروف الحرب الباردة كل هذه المتغيرات اثرت بشكل اساسي على مسار العلاقات الثنائية اليابانية الصينية لذا سنحاول في هذا البحث قياس نطاق تأثير تلك المتغيرات فيما بينها من جهة ومدى تأثيرها على طبيعة ومستقبل هذه العلاقة، ومن اجل تحقيق هذه المهمة وجب علينا ان نقدم تحليلاتنا في نطاق نظرية موحدة واعتماد فروضها مساراً لفهم طبيعة ومستقبل العلاقة وبالتالي فان نظرية توازن المصالح ستمثل النطاق النظري الذي سيصلنا الى تحقيق هدف البحث والمتمثل بتتبع اليات توازن المصالح ودورها في كبح تأثيرات التنافس الامني على العلاقات اليابانية الصينية .

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من كونه يمثل محاولة لتتبع اثر التحولات الاقتصادية والسياسية والامنية على طبيعة العلاقات اليابانية الصينة وصولا الى استشراف مساراتها المستقبلية.

إشكالية البحث: في دولة مثل اليابان فان قياس مديات استجابة طبيعة علاقاتها الثنائية بالمتغيرات المختلفة مسألة تخضع لتقديرات برغماتية، وبالتالي فان السؤال الجوهري الذي سيحاول هذا البحث الاجابة عليه ما مدى تأثير التنافس الامني وما هو مقدار العائد المتحقق من تلك المنافسة في تحديد مستويات الاعتماد المتبادل مع الصين؟ تتفرع عن هذا التساؤل عدة اسئلة، ما هو الاعتماد المتبادل ومتى يتحقق توازن المصالح؟، ماهي أبرز محددات العلاقات اليابانية الصينية؟ وكيف تساهم الشراكات الاقتصادية الاقليمية في رسم معالم مستقل العلاقات اليابانية– الصينية؟

فرضية البحث: للإجابة على الاشكالية الاساسية المذكورة اعلاه ينطلق البحث من فرضية مفادها **(ان كلفة التنافس الامني وفرص التوازن الاقتصادي الياباني الصيني ترجح كفة توازن المصالح وتضبط ايقاع "التنافس الامني" لتجعله ضمن النطاق المسيطر عليه على الاقل في المدى المنظور).**

مناهج البحث: اعتمد البحث في تحليله على المنهج الاستقرائي التتبعي لفهم وتحليل مستقبل العلاقات اليابانية الصينية حيث وظّف عدة مقتربات أبرزها المقترب التاريخي لتتبع الجذور التاريخية لمسار العلاقات اليابانية الصينية فضلا عن استخدام المقترب التحليلي (الاحصائي) لقياس مؤشرات التبادل التجاري بين الطرفين ومدى تأثرها بالعوامل المحددة

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى ثلاث مطالب رئيسة يتناول الاول الإطار النظري للبحث عن طريق فهم الاعتماد المتبادل وفقا للمدارس المختلفة بالإضافة الى بيان نظرية توازن المصالح بينما سنتناول في المطلب الثاني أبرز المحددات التي تواجه العلاقات اليابانية الصينية وصولا الى المطلب الاخير الذي سنتناول فيه اتفاقية الشراكة الاقليمية الشاملة (RCEP) وأثرها في مستقبل العلاقات اليابانية الصينية.

المطلب الأول: الاعتمادية المتبادلة وتوازن المصالح

شهدت العقود الاخيرة تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بل اكثر من ذلك اخذت الكثير من الدول القوية وحتى الضعيفة تستخدم هذه الظاهرة لتحقيق مصالحها فزيادة ترابط المصالح الاقتصادية وتشابكها من الممكن ان يحقق للدول الضعيفة البقاء من خلال ارتباط مصالح الاقوى بها على الجانب الاخر فان القوى الكبرى والمتوسطة بدأت تعمل على زيادة شبكات مصالحها بما يساهم في تعظيم نطاق نفوذها وتأثيرها بالمقابل وفي خضم هذا التعقيد يبرز المؤثر الامني كمحدد ومقيد لهذه الظاهرة، لذا سنحاول في هذا المطلب ان نسلط الضوء على ظاهرة الاعتماد المتبادل ونظرية توازن المصالح التي قدمها "شويلر".

1- الاعتماد المتبادل

بداية يشير مصطلح الاعتمادية الى الحالة في السياسة العالمية التي يكون فيها كل الفواعل بما فيها الدول والفواعل من غير الدول في حالة الاعتماد على بعضها البعض ويمكن الاشارة لها بعدها تبعية (Dependence) وهي هنا تعني الالحاق او التقيد الكبير بقوى خارجية في حين ان الاعتماد المتبادل (Interdependence) يشير الى الترابط في السياسات العالمية الى موقف تتسم بتأثيرات متبادلة بين الدول او الاطراف الفاعلة[1] من هنا يتبين ان للاعتمادية فهمين مختلفين الاول يترادف مع التبعية والثاني يشير للمعنى الايجابي وعلى اية حال فان هذا الالتباس في المعنى تكلم عنه انجل حيث رأى انه حتى وان كان المعنى كما في العبودية فأن السيد يعتمد على العبد، وبالتالي فان القوة التي يستخدمها ضدهم محدودة فهو لا يستطيع قتلهم ومع زيادة تقسيم العمل يستمر التعقيد وبالتالي يحدث تحييد تدريجي للقوة ويشر هنا الى قصة تثبت هذه الحقيقة "في موقف رجلين في قارب مثقوب والبحر يعلو والشاطئ بعيد الرجلان عملا بكل قوتهما احدهما جذف والاخر اخرج الماء من المركب لو توقف واحد منهما عن العمل لغرق الاثنان في لحظة ما هدد احدهما الاخر بانه سيرميه في البحر ان لم يفرغ بنشاط فأجاب الثاني اذا فعلت ذلك فانك ستغرق ايضا" يعلق انجل على هذه القصة بالقول: "**انه عند اكتمال الاعتمادية المتبادلة تصبح القوة غير فعالة**"[2]

[1] Waheed Rana “Theory of complex Interdependence:A comparativeAnalysis of Realist and Neolibral theoughts”, **International Journal of Business and Social Science** Vol. 6,No.2(New York: February 2015) P.291.

[2] norman angell, “**The Foundations of International Polity**” (guildford: billing and sons, ltd., 1914)),P 17

ان الحديث عن الاعتماد المتبادل بحسب اغلب المصادر يشير الى العنوان الذي قدمه كل من ناي وكوهين في كتابهما القوة والاعتمادية: السياسة العالمية في حالة انتقال، عام 1977 والذي يحاول فيه الباحثان ايجاد تفسيرات منطقية لظاهرة الاعتماد المتبادل من خلال الاجابة على التساؤل حول ماهية السمات الرئيسية للسياسة العالمية عندما يكون الترابط الاقتصادي واسع النطاق حيث وجدا ان الترابط يؤثر على السياسة العالمية وسلوك الدول لكن الاجراءات الحكومية تؤثر ايضا على انماط الترابط من خلال انشاء او قبول اجراءات او قواعد او مؤسسات لأنواع معينة من الانشطة تنظم الحكومات وتتحكم في العلاقات عبر الوطنية وبين الدول[1] ان الاعتمادية كما ذكرنا وجدت لها جذور لدى انجل وبالتالي فان ما قدمه ناي وكوهين هو عرض تحليلي لتزايد انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل في السياسة العالمية وكيف بدأت تساهم في احداث تحولات نوعية في فهم السلوك الدولي فضلا عن تنامي مظاهر التعاون الدولي، هنالك جملة من المتغيرات التي ساهمت في احداث هذا التحول في طريقة التفكير لدى منظري الليبرالية والواقعية منذ ستينيات القرن الماضي من بينها على سبيل المثال حرب فيتنام والاخفاقات التي واجهتها الولايات المتحدة هناك وتضاعف اسعار النفط بين عامي 1973-1974 وانهيار نظام "بريتون وودز" فضلا عن الاحتلال السوفياتي لأفغانستان عام 1979ومفاوضات الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية والتي انتهت بإقرار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) عام 1968والتي دخلت التنفيذ في1970[2]

كل هذه التحولات دفعت كتاب الواقعية وغيرهم البحث في الاعتمادية والتبعية من خلال دراسة التغيرات التي تجري على الاقتصاد العالمي اذ حاول "ستيفن كريزنر" التركيز على التجارة معيارا للانفتاح والانغلاق ويقيسها من خلال مستوى التعريفات بين الدول ويعتبرها نسبة من الناتج الاجمالي القومي، ودرس درجة تركيزها على المستوى الاقليمي، الاقتصاد العالمي المنفتح هو اقتصاد تكون فيه التعريفات منخفضة، وتكون فيه نسبة التجارة الى الدخل القومي عالية كما يكون تركيزها منخفضا اقليميا بعد ان ارسى "كريزنر" هذا المتغير التابع درس التغيرات في توزيع القوة الاقتصادية بين الدول على امتداد المائتي سنة الماضية وقاسها بنسب دخل الفرد الواحد واجمالي الدخل القومي وحصص التجارة العالمية والتوظيفات المالية بناء على تحليلاته للمعلومات التجريبية وضع "كريزنر" فرضيته التي تدعم استمرارية المقاربة الواقعية ، فقال ان فترات الانفتاح في الاقتصاد

[1]Robert O. Keohane and Joseph S. Nye**," Power and Interdependence**",(Boston,longman,2012)P 3-5

[2] سعد حقي توفيق ، **"العلاقات الدولية"**(بغداد: دار ومكتبة عدنان ,2017) ، ص177.

العالمي ترتبط بفترات تكون فيها دولة واحدة هي المسيطرة بوضوح ففي القرن التاسع عشر كانت المسيطرة هي بريطانيا العظمى، وفي السنوات ما بين 1945–1960 كانت الدولة المسيطرة هي الولايات المتحدة الامريكية وهكذا فان درجة الانفتاح بحد ذاتها تعتمد على توزيع القوة بين الدول كما ترتبط "التبعية المتبادلة" الاقتصادية بميزان القوى السياسي والاقتصادي بين الدول وليس العكس[1].

اما "ناي وكوهين" الليبراليان اللذان رُبطت فكرة الاعتماد المتبادل باسميهما كما ذكرنا فانهما يريان ان العلاقات عبر القومية تتميز بدرجة عالية من الاعتماد المجتمعي المتبادل، والتفاعل الكثيف عبر الحكومات والسياسات الداخلية ومن ثم يمثل نموذجا مثاليا للاعتماد المتبادل المركب حيث لا يمكن الفصل في تحليل الاعتماد المتبادل بين القوى العابرة للقوميات والقوى الداخلية، كما يرى كل منهما على ان اهم تأثير للتفاعلات عبر القومية في الدول انما تتمثل بتغيير التوجهات الداخلية سواء للأفراد او للنخب، هذا فضلا عن تشجيع "التعددية الدولية" والتي يقصد بها ناي " ربط جماعات المصالح الوطنية بالبُنى والهياكل عبر القومية بما يؤدي الى الاسهام في تدويل السياسة الداخلية"[2]

بينما ذهب مؤيدو المدرسة الانكليزية الى ربط فكرة الاعتماد المتبادل بالمصالح المشتركة التي ينجم عنها المجتمع الدولي فقد رأى "هيدلي" بل بأن المجتمع الدولي يأتي الى الوجود عندما تقوم مجموعة من الدول التي تدرك وجود مصالح مشتركة وقيم مشتركة معينة بينها بتشكيل مجتمع بمعنى انها ترى نفسها ملزمة بمجموعة من القواعد المشتركة في علاقاتها مع بعضها البعض وتتشارك فيما بينها في اعمال المؤسسات المشتركة[3]

وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن عد الاعتماد المتبادل بانه مجموعة من القواعد التي تفسر سلوك الدول والفواعل الدولية في إطار تفاعلاتهم مع بعض وتحليل دوافع التفاعل سواء أكانت هذه القواعد محكومة بالقوة والهيمنة او المصالح المشتركة بما فيها علاقاتها التجارية وما هي دوافعها لزيادة واستمرار تلك التفاعلات بالشكل الذي يقلّص من حدة المنافسة الدولية أو بالقدر الذي يزيد من فرص التعاون.

---

[1] مارتن غريفيش," **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**"،(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص50.

[2] الحسين شكراني، يوسف عنتار وعكاشة بن المصطفى، "**نظريات العلاقات الدولية من التأسيس الى المراجعات الشاملة**"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2025)، ص100.

[3] تيم دان،"المدرسة الانكليزية"، في: تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سمث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوّع**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)، ص354.

2-توازن المصالح

في مقال بعنوان "المسايرة لغرض الربح عودة الدول التعديلية الى الوراء" نشرته مجلة الامن الدولي صيف عام 1994 وجه "شويلر" سهام نقده نحو ستيفن والت ونظريته توازن التهديد حيث رأى ان هناك عدة مشاكل في تعريف والت لمفهوم "المسايرة" فهو يختلف عن الاستخدام المتعارف عليه ويستبعد أشكالًا شائعة من الانقياد وراء التيار السائد بهدف الربح بدلًا من الأمان، ويعكس تحيزًا نحو الوضع الراهن ولذلك فإن استنتاجه بأن التوازن أكثر شيوعًا من الانقياد وراء التيار السائد هو استنتاج مضلل إلى حد ما.

بالمقابل يرى "شويلر" ان لمفهوم توازن المصالح معنى مزدوج الاول على مستوى الوحدة، والآخر على مستوى النظام. على مستوى الوحدة يشير إلى التكاليف التي ترغب الدولة في دفعها للدفاع عن قيمها مقارنة بالتكاليف التي ترغب في دفعها لتوسيع نطاق هذه القيم، أما على المستوى النظام فيشير إلى القوة النسبية للدول المحافظة على الوضع الراهن والدول التي تسعى إلى مراجعة النظام، ونظرًا لأن مصطلحي "الوضع الراهن" و"المراجعة" غامضان إلى حد ما ويصعب تحديدهما عمليًا، فمن الضروري تعريفهما بأكبر قدر ممكن من الدقة. تسعى قوى الوضع الراهن إلى الحفاظ على الذات وحماية القيم التي تمتلكها بالفعل لذا فهي تسعى إلى تعظيم الأمن لا القوة، اما بالنسبة لدول الوضع الراهن، فإن المكاسب المحتملة من التوسع غير الأمني تفوق تكاليف الحرب وبينما قد تسعى هذه الدول إلى نشر قيمها، فإنها لا تستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق هذه الغاية لهذا السبب، يختلف اهتمامها بالقوة العسكرية باختلاف مستوى التهديد لقيمها في المقابل، تُقدّر دول المُراجعة ما تطمح إليه أكثر مما تملكه حاليًا، على الرغم من أن هذه النسبة قد تختلف اختلافًا كبيرًا بين صفوفها فهي ستستخدم القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن وتوسيع نطاق قيمها بينما دول المُراجعة فإن مكاسب التوسع غير الأمني تفوق تكاليف الحرب بالنسبة لها . ولأنها تحتاج إلى قوة ساحقة لقلب الوضع الراهن تتحد الدول الساخطة تحديدًا عندما يبدو أنها ستكون أقوى من الجانب المحافظ لأنه عندها فقط يمكنها أن تتوقع النجاح في أهدافها التوسعية ويستخدم شويلر مقاربة الاسد والحمل وابن أوى والذئاب في وصف فكرته[1] .

خلاصة رأي "شويلر" فان وجود قوى عظمى تقبل بالوضع الراهن ومن غير المرجح أن تسعى إلى تحقيق

[1] Randall L. Schweller," Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In", International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer, 1994) p. 79-83,99-106.

أهداف توسعية من جانب واحد ، مسألة ضرورية لبروز التوافق الدولي فأنظمة توازن القوى ببساطة لا يمكنها البقاء في ظل هذه الظروف ولأن "جميع القوى المؤثرة في عالم اليوم باتت تتفق على رؤية مشتركة لما يُشكل وضعاً راهناً مقبولاً" بحسب وجهة نظره فمن المرجح أن يتحول النظام الحالي من نظام توازن إلى نظام توافق ويمكن لنظرية توازن المصالح، من خلال التركيز على الاختلافات في تفضيلات الفاعلين أن تُفسر هذا التغيير في حين لا تستطيع نظرية توازن القوى الهيكلية ونظرية توازن التهديد تفسير ذلك.

المطلب الثاني: محددات العلاقات اليابانية–الصينية

ان طبيعة العلاقات بين اي دولتين غالبا ما تتأثر بعدة عوامل ومتغيرات منها ما يساهم في تعزيز التعاون واخرى تعمل ككوابح تحد منه وتزيد من حدة المنافسة بين الدول او الاطراف الدولية من جهة اخرى قد تساهم بعض المتغيرات لبروز ظاهرة التعايش بين كلتا الحالتين وعلى اية حال فأننا في هذا المطلب سنتناول أبرز المحددات التي تعمل ككوابح تؤثر في العلاقات اليابانية– الصينية وهي على النحو الاتي:

1– المحددات التاريخية والاجتماعية: تساهم الصراعات التاريخية التي شهدتها العلاقات اليابانية – الصينية والمتمثلة بحربين تاريخيتين خلفتا ورائهما ذاكرة اثرت بشكل سلبي على طبيعة العلاقات بين الطرفين وساهمت في اثارة المشاعر السلبية لدى الشعبين وهما الحرب الصينية اليابانية الاولى 1894–1895 وحرب الباسفيك الثانية 1937–1945[1]

حيث انعكس ذلك بشكل واضح على طبيعة العلاقة بين الطرفين خلال فترة الحرب الباردة التي امتازت بالعدائية والتحدي لذا فقد ساهمت المجازر التاريخية التي تعرض لها الصينيون على يد جيش الاحتلال الياباني والتي راح ضحيتها حوالي 20 مليون صيني في تأجيج مشاعر العداء بين الطرفين، ومع ذلك فمنذ توقيع معاهدة السلم والصداقة الصينية اليابانية عام 1978 وما تلاها من الاعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998 فضلا عن البيان المشترك والذي عرف بـ"الوثيقة السياسية الرابعة" عام 2008 حيث نجحت حكومتا

[1] باهر مردان، "العلاقات الصينية/اليابانية...بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية" **دراسات دولية**، 57(بغداد:2013)، ص199.

الدولتين من عزل الاثار التاريخية على العلاقات الثنائية بينهما واحرزت تقارب اقتصادي ومصالح مشتركة استفاد الطرفان من ثمارها[1]

ومع ذلك فان اهمية المحددات التاريخية تبقى مؤثرة في طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين ففي استطلاع اجرته مؤسسة جينرون اليابانية* في تقريرها الصادر في ديسمبر 2024 حول استطلاع حول العلاقات اليابانية الصينية ازاء عينة من 1000 ياباني و1500 شخص من الصين اظهر الاستطلاع حصول زيادة في نسبة المستجيبين الصينيين الذين يشيرون الى الولايات المتحدة باعتبارها من الممكن ان تكون سبب لأي صراع محتمل بين اليابان –الصين وفي نسبة من يعتقدون ان التعاون الياباني مع الولايات المتحدة في تعزيز الامن الاقتصادي يضر بالعلاقات الصينية اليابانية وفي نسبة من يرون في تزايد القوة العسكرية اليابانية وتوطيد العلاقات اليابانية الامريكية تهديدا كما اظهر المستجيبون المنتمون للمجموعات المذكورة اعلاه انخفاضا ملحوظا في نسبة من يرون بأهمية العلاقات اليابانية– الصينية بالنسبة للصين من 70.7% عام 2023 الى 36%عام 2024 وبين اولئك الذين يرون بان سياسة الامن الاقتصادي اليابانية تشكل عائقا امام العلاقات الاقتصادية بين البلدين 60.3% عام 2023 الى 27.8% عام 2024 حيث ينظر الصينيون بشكل عام الى اليابان كدولة معارضة لهم لا كدولة تسعى التعاون بالمقابل فان اجابات عينات الطرفين حول ماهي القيم الاساسية التي ينبغي على الدول التمسك بها في المجتمع الدولي وجاءت الاجابات كما في الجدول ادناه[2]

[1] الحواس كعبوش، "عندما يثقل الماضي كاهل المستقبل افاق العلاقات الصينية – اليابانية"، في: عبد القدار دندن(محرر)، **الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية**،(عمان :دار الخليج للنشر والتوزيع، 2023)، ص186.

* جينرون(The Genron Npo) مؤسسة غير ربحية من مراكز الفكر التي تأسست في اليابان عام 2001 تجري استطلاعات الراي العام وتوفر بيانات دعم الديمقراطية

[2] The Genron NPO. **The mutually-beneficial strategic relationship between Japan and China has begun to lose its foundation of trust**(Japan:2025)**. (https://www.genron-npo.net/en/opinion_polls/archives/5654.html)**
Accessed on 22/1/2026

جدول (1) اتجاهات الرأي العام الياباني الصيني

المستجوبين	قواعد القانون	الكرامة الإنسانية	حماية السيادة الإقليمية ومنع العدوان وتغيير الوضع الراهن	حقوق الانسان	حماية البيئة	التعاون الدولي	سياسة وضع مصلحة الوطن اولا
اليابانيون عينة =1000	%6.4	%18.6	%25.5	%13.3	%13.2	%20.8	%0.4
الصينيون عينة =1500	%12.1	%7.9	%33.6	%15.1	%12.2	%15.8	%3.3

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى البيانات الواردة في تقرير مؤسسة جينرون على الرابط :

(https://www.genron-npo.net/en/opinion_polls/archives/5654.html)

فقد اظهرت البيانات تزايد اهتمام الصينيون بموضوع السيادة ومنع العدوان في حين اهتمامات اليابانيون ارتكزت على اهمية التعاون الدولي. وعليه ومن خلال ما تقدم يبرز اهمية العوامل الاجتماعية والتاريخية بصفتها محددا للعلاقات اليابانية الصينية بالرغم من تنامي مظاهر التعاون الاقتصادي بين الطرفين كما ان هذا المحدد من الممكن ان تتضاءل اهميته اذا ما تم استبعاد تأثير السيطرة على المتغيرات الدولية ومع تنامي ادراك الطرفين لضرورة تحقيق اكبر قدر من المكاسب الآنية وتحديدا بالنسبة لليابان.

2- جزر سيناكاكو- دياويو: سيناكاكو (باليابانية) او دياويو (بالصينية) مجموعة من الجزر غير المأهولة بالسكان والتي تقع في بحر الصين الشرقي وبالقرب من جزر اوكيناوا اليابانية حيث تسيطر عليها اليابان اداريا وتدعي كل من الصين وتايوان سيادتها عليها اذ يعتقد ان هذه المنطقة تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز فضلا عن كونها موئلاً للثروات السمكية[1]

[1] حسين محمد جواد،"تاثير السياسات النفطية في بحر الصين على العلاقات الصينية –اليابانية "، **مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة**،العدد16 المجلد6،(بيروت: نيسان 2025)،ص93.

حيث يشير التقرير (الكتيب) الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية بعنوان "جزر سينكاكو سعي الى سلام بحري قائم سيادة القانون لا على القوة او الإكراه"[1] الى خمسة ادعاءات من قبل كل من الصين وتايوان يحاول التقرير الرد عليها حيث سنتناولها على النحو الاتي:

الادعاء الاول: "إن جزر دياويو والجزر التابعة لها هي ارض مقدسة تابعة للصين منذ العصور القديمة" اذ ترى الوثائق والخرائط الصينية الواردة ضمن " الموسوعة المصورة للأمن البحري "من القرن السادس عشر تدعي من خلالها الصين ملكيتها لتلك الجزر مع ذلك تظهر الخريطة جزر اخرى تابعة لتايوان لم تكن قد ضمت الى الصين **الرد الياباني** بحسب التقرير ترى اليابان ان اكتشاف جزيرة او قربها الجغرافي لايشكل اساسا صحيحا للسيادة الاقليمية وبموجب القانون الدولي يعتبر اظهار السيادة بشكل مستمر وسلمي مع نية واضحة لامتلاك الاقليم شرطا ضروريا لامتلاك حق السيادة .

الادعاء الثاني: تدعي الصين انه بموجب معاهدة شيمونوسيكي عام 1895 تم التنازل عن جزر سينكاكو او دياويو لليابان كجزء من تايوان، بينما **ترى اليابان** بان الجزر لم تكن تحت سيطرة الصين عام 1895 لذا لم يكن بامكان الصين التنازل عن منطقة لم تكن تحت سيطرتها، اذ ضمت حكومة اليابان الجزر المذكورة عام 1885 بعد ان تأكدت من عدم سيطرة اي دولة عليها بما في ذلك "سلالة تشينغ" الصينية.

الادعاء الثالث: أعيدت جزر سينكاكو او دياو كما تسميها الصين بعدها جزر تابعة لتايوان وذلك استنادا لإعلان القاهرة 1943 واعلان بوتسدام لعام 1945الرؤية اليابانية ترتكز على ادعاء مفاده منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل السبعينيات لم تعرب الصين او غيرها عن اي مطالبة علاوة على ذلك لا يوجد وصف لنقل السيادة الاقليمية للجزر لا في اعلان القاهرة ولا اعلان بوتسدام فضلاً عن ان هذه الاعلانات هي اعلانات تسوية وليست وثائق سياسية اذ ان معاهدة سان فرانسيسكو للسلام هي التي تعاملت قانونيا مع اراضي اليابان.

الادعاء الرابع: ترى الصين ان موقف اليابان ونهجها بشأن جزر دياويو يشكل تحدي خطير للنظام الدولي ولأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بالمقابل **ترى اليابان** انها لطالما كانت من الدول التي تمسكت بمبادئ الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ولها اسهامات كبيرة في السلام والازدهار الدوليين.

[1] The Senkaku Islands Seeking Maritime Peace based on the Rule of Law, not force or coercion, **Ministry of Foreign Affairs of Japan**,2022. Pp6-10.

الادعاء الخامس: ترى الصين انه في عام 1972 عندما تم تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين وفي ختام معاهدة السلام والصداقة الثنائية عام 1978 وافقت اليابان على تجميد قضية الجزر .

وترد اليابان بخصوص هذا الادعاء بانه توجد سجلات لتصريحات من جانب الصين تشير من جانب واحد إلى "تجميد القضية"

من خلال ما تقدم يمكن القول ان مسالة الجزر ستظل من أبرز المحددات التي تهدد العلاقات الثنائية بين الطرفين نظرا لتباين الآراء والمواقف بين الجانبين واستمرار تنازع السيادتان حولها، ولكن طالما ان الجزر ليست مأهولة بالسكان ووفقا لمنطق توازن المصالح فانه حتى هذا المحدد من الممكن السيطرة عليه إذا ما اتفق الطرفان على آلية لتقاسم عادل للموارد واتفاق حول سيادة مشتركة يتم عن طريق حوار مباشر وبناء شريطة ابعاد اي نشاط عسكري فيها.

3-**التعاون الامني بين الولايات المتحدة واليابان:** يعد التعاون الامني الامريكي الياباني احد ابرز المحددات التي تساهم بشكل سلبي في العلاقات السياسية مع الصين خصوصا مع تصاعد حدة المنافسة الامريكية الصينية فقد مثل المتغير الامريكي العصى التي تعرقل عجلة التعاون الياباني- الصيني حيث تعود جذور التعاون بين اليابان والولايات المتحدة الى معاهدة التعاون والامن المتبادل 1952 وتعديلاتها عام 1960 اذ تلتزم بموجبها الولايات المتحدة الامريكية بحماية اليابان من اي هجوم مسلح خارجي بما في ذلك المظلة النووية حيث توجد على الاراضي اليابانية 15 قاعدة عسكرية كبرى موزعة على 120منشأة تنتشر على طول الاقليم الياباني اذ يتواجد حوالي 60000 جندي[1] يتمركز الكثير منهم في المنشآت العسكرية الواقعة في جزيرة اوكيناوا اليابانية بالقرب من بحر الصين الشرقي كما في الخريطة ادناه.

[1]U.S.-Japan Relations, Congressional Research Service(CRS),September29,2025, **IF10199**, accessed January15,2026https://crsreports.congress.gov | IF10199 · VERSION 43 · UPDATED

خريطة (1) المنشآت العسكرية الامريكية اوكيناوا/اليابان

***source**: east-west center، U.S .Military Bases in Okinawa، Japan linked: https://share.google/Ti4d9fgtykN36cX9H 22/1/2026.

ومع تولي الرئيس الامريكي "دونالد ج ترمب" دورته الرئاسية الثانية حيث عقد اجتماعا في 7 فبراير 2025 ضم رئيس الوزراء الياباني آنذاك "اشيبا شيغيرو" في العاصمة الامريكية واشنطن اعربا عن رغبتهما المشتركة في تعزيز التعاون الامني والدفاعي الثنائي في اطار معاهدة التعاون والامن المتبادل من الطرفين حيث اكدت الولايات المتحدة التزامها الراسخ بالدفاع عن اليابان مستخدمة كامل قدراتها بما في ذلك القدرات النووية بالمقابل اكدت اليابان التزماً راسخا بتعزيز قدراتها الدفاعية[1] ، يذكر ان "ترمب" كان له تصريح في وقت سابق من العام 2019 شكك في معاهدة الدفاع مع اليابان حيث ذكر "اذا تعرضت الولايات المتحدة لهجوم ، " بإمكانهم الرد [2]"

لقد شهدت اليابان في السنوات الاخيرة اهتماما مكثفا بالقضايا الامنية حيث اقرت في ديسمبر 2022 مراجعة جذرية لسياساتها الدفاعية تضمنت سبع نقاط اساسية ابرزها مضاعفة انفاقها العسكري من(1%) الى (2%) من حجم الناتج الاجمالي وتعزيز الوجود العسكري في جزر الجنوب وتعزيز الامن البحري مما اثار حفيظة الصين[3] وعليه فان المحدد الامني لا ينفصل عن ما تم ذكره من المحددات السابقة حيث يمثل بحر الصين الشرقي جوهر المعضلة الامنية بين الطرفين ولكن مع ذلك فان المتتبع للقضية يلاحظ ان المتغير الاساسي الذي يغذي التوتر الاقليمي هو تنامي الوجود الامريكي في المنطقة كما انه وانسجاما مع النهج الامريكي الجديد "ترمب" فان مصلحة اليابان بدأت ترتبط اكثر بالمزايا الاقتصادية التي توفرها توازن المصالح في علاقاتها مع الصين وانه حتى الولايات المتحدة من الممكن ان تتنصل عن التزاماتها وليست مسألة غرينلاند ببعيدة .

[1]The White House, United States- Japan Joint Leaders, Statement, February7,2025 accessed January 15,2026 link: https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/2025/02/united-states-japan-joint-leaders-statement/

[2] CNBC, Trump questions Japan defense pact, says if US is attacked, 'they can watch on a Sony television', Jun 26 2019, accessed January 15,2026 link: https://www.cnbc.com/2019/06/26/trump-questions-whether-postwar-defense-agreement-with-japan-is-fair.html

[3] عادل علي ، "السياسة الدفاعية الجديدة لليابان : الابعاد والدوافع"، **افاق اسيوية**، المجلد 7 العدد 11(القاهرة :2023)، 263-265.

المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة ومستقبل العلاقات اليابانية–الصينية

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح كيف يمكن لما يسميه" شويلر" المسايرة لغرض الربح من ان يزيد من فرص تحقيق المصالح للدول فالأمر على حد رأي "شويلر" يكمن في تفضيل الربح على الامان مما يحقق الامان كتحصيل حاصل ولكن المسألة بالنسبة للعلاقات اليابانية – الصينية قد لا ينطبق عليها الامر بهذه الدقة الا انه على الاقل فانه سوف يساهم في " تجميد" التنافس الامني ونقله من مرحلة التنفس الامني المفتوح على مختلف الاحتمالات الى تنافسا امنيا مسيطرا عليه قد يكون نواة مستقبلية لإقامة امن مستدام ولغرض تحقيق ذلك سنتناول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة (RCEP) باعتبارها اول اتفاقية اقليمية تجمع الصين واليابان وانعكاساتها على العلاقات اليابانية – الصينية وصولا الى رسم سيناريوهات مستقبلية لها.

1- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة (RCEP): في نوفمبر 2012 بدأت مفاوضات الشراكة الاقتصادية الشاملة بين وزراء اقتصاد رابطة دول جنوب شرق اسيا (اسيان) بالإضافة الى الصين واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزلندا وقد انسحبت الهند من المفاوضات عام 2019، اذ تمثل هذه الدول ال15 ما يقارب 30% من اجمالي الناتج المحلي العالمي و30% من اجمالي عدد سكان العالم حيث تهدف هذه الاتفاقية الى اقامة شراكة اقتصادية شاملة وعالية الجودة تسهم في تعزيز المنفعة المتبادلة بين الاطراف وتساهم في تسهيل توسيع التجارة والاستثمار الاقليمي فضلا عن زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز سلاسل الامداد والتوريد حيث تتألف الاتفاقية من عشرون فصلا وتسعى الى خفض قرابة 90% من القيود الجمركية على السلع بين اطرافها وقد تم توقيع الاتفاقية في نوفمبر 2020 وتعتبر هذه الاتفاقية اول اتفاقية شراكة تجارية تجمع الصين واليابان وكوريا الجنوبية[1] وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية اعتبارا من يناير2022 للبلدان التي اكملت اجراءات التصديق ومن ضمنها الصين واليابان.

2- انعكاسات اتفاقية (RCEP) على العلاقات الاقتصادية اليابانية– الصينية : تشير الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية اليابانية بان اجمالي حجم التجارة البينية بين اليابان والصين بلغت 292.1 مليار دولار عام 2024 بارتفاع قدره 4.7% عن عام 2023 وهي نسبة ليست بالقليلة حيث تمثل الصين اكبر شريك تجاري لليابان عام 2024 بينما جاءت اليابان بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كأكبر

[1] Kazushi shimizu,The ASEAN Economic Community and The RCEP in the world economy, **Journal of Contemporary EAST ASIA Studies**, Vol10,No,1.(Apr2021),pp18-19.

شريك تجاري للصين للعام 2024، وطبقا لإحصاءات منظمة التجارة الخارجية اليابانية 2023 فان اليابان تعاني من عجز تجاري، بلغت حصة الصين من اجمالي صادرات اليابان 17.6% فيما بلغت حصتها من الواردات 22.5% وبمعدل اجمالي 20.2% طبقا لإحصاءات 2024 اعتمد هيكل الصادرات الياباني الى الصين على تصدير اشباه الموصلات ومعدات وقطع الكترونية اخرى، البلاستك ..الخ اما اهم الواردات من الصين فكانت معدات الاتصالات، معدات الحاسوب، الملابس ..الخ، فيما بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لليابان في الصين 3.4 مليار دولار بزيادة قدرها 6.1% مقارنة بالعام 2023 حيث تعد الصين تاسع اكبر وجهة استثمارية لليابان وتمتلك ثالث اكبر استثمار اجنبي مباشر بالنسبة للصين حسب احصائيات 2023، بلغ عدد فروع الشركات اليابانية في الصين 31060 لغاية اكتوبر 2023 مما يعني ان الصين تحتل المرتبة الاولى للدول التي تستقبل الشركات اليابانية[1]

وبالعودة الى بيانات وزارة المالية اليابانية نلاحظ انه مع دخول اتفاقية الشراكة الاقليمية الشاملة حيز النفيذ في يناير 2022 فان احصاءات هذا العام شهدت قفزة في اجمالي التجارة البينية الى حوالي 337.7 مليار دولار بنسبة زيادة تجاوزت الـ(10.2%) حيث كانت نسبة الزيادة في معدل الصادرات اليابانية (3.2%) بينما بلغت حصة وارداتها من الصين (16.2%) ،على الرغم من ان الصين تعد اكبر شريك تجاري لليابان الا ان الاحصاءات تشير الى انخفاض ملحوظ في معدل التجارة البينية بنسبة (2%) تقريبا عام 2023 وربما السبب في ذلك يعود الى التوترات بين البلدين الناتجة عن تدشين اليابان لسياساتها الدفاعية الجدية عام 2022 التي تطمح من خلالها الى مضاعفة حجم انفاقها العسكري الى 2% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2027 وهي سابقة لم تقم اليابان بها منذ الحرب العالمية الثانية حيث حافظت بشكل مستمر على ان لا تتجاوز حصة انفاقها العسكري الـ(1%) من ناتجها الاجمالي طيلة السنوات السابقة ،بالمقابل ايضا كان هنالك اجراءات صينية بنفس الاتجاه[2]

[1]Japan Ministry of foreign affairs , April 2024 accessed 18 Jan2026 link : https://www.mofa.go.jp/files/100540401.pdf

[2] عادل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص263 وص267.

See: shareef, A. G., & Tawfeeq, saif N. (2023). The Sino-Japanese relations in light of the dispute over the East China Sea. Tikrit Journal For Political Science, 1(31), 239–272. https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.46

جدول (2) حجم التجارة البينية اليابانية الصينية 2020-2025 مليار دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل النمو %	قيمة الواردات	معدل النمو %	اجمالي التجارة البينية	معدل النمو%
2020	141.8	/	164.6	/	306.3	/
2021	163.7	15.4	185.5	12.7	349.1	13.96
2022	146.3	3.2	191.3	16.26	337.7	10.22
2023	126.1	-11.03	173.4	5.37	299.5	-2.22
2024	124.5	-12.18	167.06	1.51	291.6	-4.82
2025	125.8	-11.24	178.9	8.67	304.7	-0.554

* تم احتساب سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار للأعوام(2020=0.0094)،(2021=0.0091)،(2022=0.0077)،(2024=0.0066)،(2023=0.0071)،2025=0.0067)

طبقا لموقع تاريخ الزيارة 2026/1/22 :

https://www.exchangerates.org.uk/JPY-USD-spot-exchange-rates-history-2025.html

** الجدول من عمل الباحث استنادا الى بيانات وزارة المالية اليابانية :تاريخ الزيارة 2026/1/22 الرابط:

https://www.customs.go.jp/toukei/shinbun/happyou_e.htm

*** معدل النمو= سنة المقارنة –سنة الاساس/سنة الاساس *100 (سنة الاساس =2020)

3- مستقبل العلاقات اليابانية- الصينية: تمتاز العلاقات اليابانية-الصينية بحالة من التراكب والتعقيد حيث تتداخل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها لتجعل من حالة التنبؤ بمستقبلها ينتابه نوع من الغموض نتيجة لتباين فعل المؤثرات الاقليمية والدولية فضلا عن الارث التاريخي واحتدام المنافسة على السيطرة على الإقليم فبالرغم من عدم وجود حدود برية تفصل الدولتان الا ان الحدود البحرية تظل واحدة من اعقد المشاكل التي تؤجج المشهد بين الطرفان، من جانب اخر فان الارث الثقافي المتمثل بالمشتركات الدينية الناتجة عن تأثرهما العميق بالبوذية والكونفشيوسية واستخدام نظام الكتابة الصيني (الكانجي) في اليابان وغيرها من المشتركات الثقافية التي تعمل على كبح التوتر وتحد من تأثير ردات الفعل السياسية فضلا عن تنامي المصالح الاقتصادية وغيرها وبالتالي فإننا من خلال هذا الجزء من البحث سوف نتناول المشاهد المستقبلية التي يمكن تصورها وفقا لمعطيات الواقع والتي سوف تكون على :

1. **مشهد تنامي التعاون الاقتصادي وتحييد اثر العوامل الامنية:** يستند هذا المشهد على افتراض ان اليابان في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة الاقليمية والدولية سوف تضطر الى السعي الى استعادة ادوارها الاقليمية، والتي كانت تستند الى تفوقها الاقتصادي في العقود السابقة لغرض تحقيق تأثير اقليمي ودولي، والتي بدأت تتراجع نتيجة التفوق الاقتصادي الصيني وبالتالي فان اليابان وفقا لذلك ستحتاج الى اعتماد المسايرة لغرض تحقيق استعادة او المحافظة على الاقل على مركزها الاقتصادي الحالي لذا ستعمل اليابان على تعزيز نطاق تعاونها الاقتصادي مع الصين بغرض تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا التعاون والذي بدت اثاره تظهر من خلال عودة تدريجية في ارتفاع معدلات التبادل التجاري فبالرغم من ان المستفيد الاكبر من ارتفاع معدلات التبادل التجاري مع الصين نظرا لاتساع فجوة العجز التجاري ستكون لصالح الصين، الا ان ما فقدته اليابان نتيجة ارتفاع وتيرة التنافس الامني عام 2022 هو انخفاض بحجم صادراتها الى الصين في عام 2023 والذي بلغ 126.1 مليار دولار وصل الانخفاض الى حولي 20 مليار دولار عنه في العام 2022 والذي كان قد حقق صادرات بقيمة 146.3 مليار دولار، كل هذا سيدفع باليابان نحو الحد من وتيرة التصعيد الامني في مناطق التوتر والعمل على الاستفادة من مزايا التعاون قدر المستطاع من جهة اخرى فانه طالما ستكون الصين الرابح الاكبر من مزايا هذا التعاون (كون العجز التجاري يمثل فائضا تجاريا لها) فهي بالتأكيد ستسعى الى تقليل مطالباتها الامنية خوفا من فقدان تلك المزايا .

• **المحددات:** قد يبدو المشهد السياسي والامني اكثر تعقيدا مما يفتح الباب نحو مسارات مختلفة خصوصا مع تنامي القدرات الاقتصادية الصينة وارتفاع حدة التوترات الامنية الدولية، تحديدا مع وصول "دونالد ج. ترمب" السلطة في الولايات المتحدة وسعيه لإعادة تقييم الاولويات السياسية لبلاده بما يخدم مصالحها فقد تشهد تصعيدا من جانب الصين باعتبار ان الولايات المتحدة في استراتيجية الامن القومي الصادرة في نوفمبر 2025 اعتبرت الصين التحدي الصريح للقوة والنفوذ الخاص بها[1] ولكون اليابان يعد الحليف الاستراتيجي الاول لها

[1] Peter Doran, TRUMP'S NEW NATIONAL –SECURITYPLAN BEATS BIDEN'S BUT MUDDLES OUR BIGGEST THREATS, FOUNDATION FOR DEFFENSE OF DEMOCRACIES (FDD), NEWYOURK POST,DECEMBER5,2025 on linked: https://www.fdd.org/analysis/2025/12/05/trumps-new-national-security-plan-beats-bidens-but-muddles-our-biggest-threats/?gad_source=1&gad_campaignid=23305147408&gclid=Cj0KCQiAvtzLBhCPARIsALwhxdq7UAJPcTrJI1hFUJ40xHhTJeodiknD78pOKa6y4t64zez7jc8WNaMaAgu_EALw_wcB

ولطالما اعتبرت التعاون الامني الامريكي الياباني تحديا وجوديا لها خصوصا مع امتلاك الولايات المتحدة قواعد عسكرية ضخمة في اليابان .

2. **مشهد احتدام التنافس الامني وتراجع مؤشرات التعاون الاقتصادي :** يستند هذا المشهد كما ذكرنا على ارتفاع حدة المنافسة الامنية بين الصين واليابان مما يفتح احتمالات التوتر بين الطرفان والدخول سباق امني مفتوح ، وبالتالي فان ما يعزز من فرص تحقق هذا المشهد هو الوجود الامريكي حيث وصل عدد الجنود الأمريكان المتواجدين في قواعد ومنشئات عسكرية باليابان الى 60 الف جندي في 15 قاعدة عسكرية موزعين بحوالي 120 منشأة، واستمرار الضغط الامريكي على اليابان لغرض رفع انفاقهم العسكري الى 5% من الناتج المحلي الاجمالي[1] مما قد تعتبره الصين تحديا لها وبالتالي من ابرز القضايا التي من الممكن ان تعززا من احتمالات هذا المشهد هو قضية النزاع التاريخي حول جزر سينكاكو /دياويو تحديداً اذا ما علمنا تركز التواجد الامريكي في جزيرة اوكيناوا اليابانية القريبة وكيف يمكن ان تؤثر على طبيعة مصالحها الاستراتيجية في بحر الصين الشرقي.

- **المحددات :** يعترض تحقق هذا المشهد عدة محددات على الاقل في المدى القريب خصوصا في ظل توجهات الرئيس الامريكي "دونالد ج. ترمب" نحو القطب الشمالي وطريقة ادارته لعلاقاته مع حلفائه الاوربيون مما يظهر نهج اكثر برغماتية للتعامل مع الحلفاء حيث صرح البيت الابيض ان الولايات المتحدة تناقش خيارات الاستحواذ على غرينلاند، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية[2] ما قد يدفع اليابان الى تبني نهج اكثر عقلانية في ادارة علاقاتها مع الصين وتجنب الدخول في سيناريوهات مفتوحة فضلا عن عدم رغبتها بفقدان المزايا التي توفرها لها شراكتها التجارية مع الصين بالمقارنة مع الاعباء التي يفرضه عليها تحالفها الامني مع الولايات المتحدة، وعليه ولكل ما سبق ذكره فإننا لا نرجح تحقق هذا المشهد ليبقى مشهد التعاون اكثر احتمالية على الاقل في الامد القريب لتبقى الارجحية لصالح توازن المصالح مع ضبط ايقاع التنافس الامني ضمن الحدود المسيطر عليها.

---

[1] اليابان بالعربي، الولايات المتحدة تحث حلفائها الاسيويين على زيادة الانفاق الدفاعي الى 5% من الناتج المحلي الاجمالي، خبر منقول عن المتحدث باسم البنتاغون، في 2025/6/23 منشور على الرابط :
https://www.nippon.com/ar/news/yjj2025062200115/ تاريخ الزيار 2026/1/26

[2] Jude Sheerin, US discussing options to acquire Greenland including using military, White House says, Washington,7January2026, linked:
https://www.bbc.com/news/articles/cwyg1jg8xkmo?_x_tr_hist=true 26/1/2026

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن عد الاعتماد المتبادل بانه مجموعة من القواعد التي تفسر سلوك الدول والفواعل الدولية في اطار تفاعلاتهم مع بعض وتحليل دوافع التفاعل سواء أكانت هذه القواعد محكومة بالقوة والهيمنة او المصالح المشتركة بما فيها علاقاتها التجارية وما هي دوافعها لزيادة واستمرار تلك التفاعلات بالشكل الذي يقلّص من حدة المنافسة الدولية أو بالقدر الذي يزيد من فرص التعاون، من جانب اخر فان وجود قوى عظمى تقبل بالوضع الراهن ومن غير المرجح أن تسعى إلى تحقيق أهداف توسعية من جانب واحد ، مسألة ضرورية لبروز التوافق الدولي فأنظمة توازن القوى ببساطة لا يمكنها البقاء في ظل هذه الظروف ولأن بالنسبة للعلاقات اليابانية الصينية فانه "جميع القوى المؤثرة في عالم اليوم باتت تتفق على رؤية مشتركة لما يُشكل وضعاً راهناً مقبولاً وهو تعظيم المكاسب وتقليص كلف المنافسة الى اقصى حد ممكن" فمن المرجح أن تتعاظم فرص التعاون في ارجحيتها على نظام التوازن ليتجه إلى نظام توافق يمكن لنظرية توازن المصالح من خلال التركيز على الاختلافات في تفضيلات الفاعلين أن تُفسر هذا التغيير، وهو ما يمكن ان ينطبق على طبيعة العلاقات اليابانية الصينية فبالرغم من تعدد المحددات التي من الممكن ان تؤثر في طبيعة العلاقات الثنائية بين الطرفين تبقى فرضية التعاون الاكثر احتمالا من تنامي التنافس لما يحمله من اعباء على الطرفين، وتحديداً اليابان الساعية لاستعادة مكانتها الاقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي فضلا عن ما تفرضه عليها الكلف الامنية من تحديات فان خيار تقليل التصعيد وعدم الانجرار وراء سياسة الحلفاء(الولايات المتحدة الاميركية) الرامية الى استهلاك او بالأحرى رفع كلفة الفواتير الامنية لهذا التحالف الى 5% من ناتجها الاجمالي وهي عالية جدا لدولة بحجم اليابان لذا فان خيار بقائها كدولة مسايرة بالنسبة الصين مع التزام الاخيرة بتقليل التصعيد يبقى هدفا مركزيا بالنسبة لليابان وعليه فان كلفة التنافس الامني وفرص التوازن الاقتصادي الياباني الصيني ترجح كفة توازن المصالح وتضبط ايقاع "التنافس الامني" لتجعله ضمن النطاق المسيطر عليه على الاقل في المدى المنظور مالم يكن هنالك تدخل مباشر من قوة مهيمنة (خارجية) تعيد ترجيح المنافسة الامنية وتؤثر على توازن المصالح.

Conclusion:

Interdependence can be considered a set of rules that explain the behavior of states and international actors in their interactions with each other. It involves analyzing the motivations behind these interactions, whether these rules are based on power and hegemony or shared interests, as in trade relations. It also examines the motives for increasing and sustaining these interactions in a way that reduces the intensity of international competition or increases opportunities for cooperation. Furthermore, the existence of influential powers that accept the status quo and are unlikely to pursue unilateral expansionist goals is essential for the emergence of international consensus. Balance-of-power systems simply cannot survive under these circumstances. Regarding Japanese-Chinese relations, since "all influential powers in today's world have come to agree on a shared vision of what constitutes an acceptable status quo—namely, maximizing gains and minimizing the costs of competition—the chances of cooperation are likely to increase, overshadowing the balance-of-power system and leading to a system of consensus. The theory of the balance of interests, by focusing on differences in actors' preferences, can explain this shift. This can be applied to Japanese-Chinese relations. Despite the numerous factors that can influence the nature of bilateral relations between the two parties, the hypothesis of cooperation remains most likely than the competition, Therefore, the cost of security competition and the opportunities for Japanese-Chinese economic equilibrium tip the scales in favor of a balance of interests and regulate the pace of "security competition" to keep it within the controlled range at least in the foreseeable future, unless there is direct intervention from a dominant (external) power that re-tipes the balance of security competition and affects the balance of interests.

1. **Transformation of the Bilateral Relationship Pattern:** Japan–China relations are no longer governed by traditional interdependence; rather, they have shifted to a new pattern based on managing competition within the boundaries of shared

interests. This reflects a broader transformation in the structure of the international system toward multipolarity.

2. **Primacy of Balance of Interests over Balance of Power:**The study demonstrates that the theory of balance of interests is more capable of explaining the behavior of the two states compared to balance of power or threat theories, as both parties seek to maximize gains and minimize the costs of conflict rather than engage in direct confrontation.
3. **Persistence of the Interplay between Cooperation and Competition:**Japan–China relations exhibit a complex nature that combines economic cooperation with security competition, making them a model of "strategic coexistence" in contemporary international relations.
4. **The Decisive Role of Economic Determinants:**The RCEP agreement has contributed to strengthening economic interdependence between the two parties and has become a mechanism for constraining security competition by raising the costs of escalation, thereby encouraging both sides to maintain stability.
5. **Impact of the American Factor:**The U.S.–Japan security alliance represents one of the most significant determinants of tension with China, acting as a pressure factor that intensifies security competition and limits the prospects for strategic trust between the two sides.
6. **Continued Influence of Historical and Geopolitical Factors:**Historical memory and regional disputes (such as the Senkaku/Diaoyu Islands) remain latent factors that can trigger escalation; however, they continue to be constrained by economic interests.
7. **The Likelihood of Cooperation in the Foreseeable Future:**Available evidence suggests that the high costs of security competition, compared to substantial economic returns, make cooperation—or "controlled competition"—the most likely scenario in the near term.
8. **Potential Shift toward Conditional Consensus:**In light of the growing acceptance among major powers of maximizing gains and minimizing losses, relations may evolve toward a form of relative international consensus rather than open conflict, particularly if external interventions are managed.
9. **Fragility of this Balance:**The balance of interests between Japan and China remains fragile and susceptible to disruption, especially in the event of intervention by a dominant external power (such as the United States) or the escalation of regional security tensions.

المصادر :

اولا: الكتب العربية والمترجمة

1- الحسين شكراني، يوسف عنتار وعكاشة بن المصطفى، "**نظريات العلاقات الدولية من التأسيس الى المراجعات الشاملة**"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2025)

2- الحواس كعبوش، "عندما يثقل الماضي كاهل المستقبل افاق العلاقات الصينية – اليابانية" ، في: عبد القدار دندن (محرر)، **الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية**،(عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع، 2023).

3- تيم دان ،"المدرسة الانكليزية"، في: تيم دان ، ميليا كوركي، وستيف سمث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوّع**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)

4- سعد حقي توفيق ،"**العلاقات الدولية**"(بغداد، دار ومكتبة عدنان ،2017).

5- مارتن غريفيش،" **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**"،(دبي، مركز الخليج للابحاث،2008)

ثانيا: الدوريات العلمية

1- باهر مردان، "العلاقات الصينية/اليابانية...بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية" **دراسات دولية**، 57 (بغداد:2013).

2- حسين محمد جواد،"تاثير السياسات النفطية في بحر الصين على العلاقات الصينية –اليابانية "، **مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة**،العدد16 المجلد6،(بيروت: نيسان 2025)

3- عادل علي ، "السياسة الدفاعية الجديدة لليابان : الابعاد والدوافع"، **افاق اسيوية**، المجلد 7 العدد 11(القاهرة:2023).

ثالثا : المصادر الالكترونية

1- اليابان بالعربي، الولايات المتحدة تحث حلفائها الاسيويين على زيادة الانفاق الدفاعي الى 5% من الناتج المحلي الاجمالي، خبر منقول عن المتحدث باسم البنتاغون، في 2025/6/23 منشور على الرابط : https://www.nippon.com/ar/news/yjj2025062200115/

رابعا: التقارير والوثائق الرسمية

1- The Genron NPO. **The mutually-beneficial strategic relationship between Japan and China has begun to lose its foundation of trust**(Japan:2025) **(https://www.genron-npo.net/en/opinion_polls/archives/5654.html) Accessed on 22/1/2026**

2- The Senkaku Islands Seeking Maritime Peace based on the Rule of Law، not force or coercion، **Ministry of Foreign Affairs of Japan**،2022.

3- U.S.-Japan Relations، Congressional Research Service(CRS)،September29،2025، **IF10199**، accessed January15،2026https://crsreports.congress.gov | IF10199 · VERSION 43 · UPDATED

4- Japan Ministry of foreign affairs ، April 2024 accessed 18 Jan2026 link : https://www.mofa.go.jp/files/100540401.pdf

Reference:

First: books

1- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye،" Power and Interdependence"،(Boston،longman،2012)

2- NORMAN ANGELL،" THE FOUNDATIONS OF INTERNATIONALPOLITY" (GUILDFORD، BILLING AND SONS ،LTD.، 1914)

Second: Journals

1- Kazushi shimizu،The ASEAN Economic Community and The RCEP in the world economy، Journal of Contemporary EAST ASIA Studies، Vol10،No،1.(Apr2021)،

2- Randall L. Schweller،" Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In"، International Security، Vol. 19، No. 1 (Summer، 1994)

3- Waheed Rana "Theory of complex Interdependence:A comparativeAnalysis of Realist and Neolibral theoughts"، International Journal of Business and Social Science، Vol. 6،No.2،Newyork، February 2015.

Third: ELECTRONIC RESOURCES

1- The White House، United States- Japan Joint Leaders، Statement، February7،2025 accessed January 15،2026 link: https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/2025/02/united-states-japan-joint-leaders-statement/

2- CNBC، Trump questions Japan defense pact، says if US is attacked، 'they can watch on a Sony television'، Jun 26 2019، accessed January 15،2026 link: https://www.cnbc.com/2019/06/26/trump-questions-whether-postwar-defense-agreement-with-japan-is-fair.html

3- Peter Doran، TRUMP'S NEW NATIONAL –SECURITYPLAN BEATS BIDEN'S BUT MUDDLES OUR BIGGEST THREATS، FOUNDATION FOR DEFFENSE OF DEMOCRACIES (FDD)، NEWYOURK POST،DECEMBER5،2025 on linked: https://www.fdd.org/analysis/2025/12/05/trumps-new-national-security-plan-beats-bidens-but-muddles-our-biggest-threats/?gad_source=1&gad_campaignid=23305147408&gclid=Cj0KCQiAvtzLBhCPARIsALwhxdq7UAJPcTrJI1hFUJ40xHhTJeodiknD78pOKa6y4t64zez7jc8WNaMaAgu_EALw_wcB

4- Jude Sheerin، US discussing options to acquire Greenland including using military، White House says، Washington،7January2026، linked: https://www.bbc.com/news/articles/cwyg1jg8xkmo?_x_tr_hist=true

5- shareef, A. G., & Tawfeeq, saif N. (2023). The Sino-Japanese relations in light of the dispute over the East China Sea. Tikrit Journal For Political Science, 1(31), 239–272. https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.46